ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

سياسات عنصرية:

تصاعد حوادث العنف ضد المرأة في تركيا

إعداد: محمد مختار
تحرير: شريف عبد الحميد

مقدمة:

يعد العنف ضد المرأة والفتاة هو واحدا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في عالمنا اليوم، ولم يزل مجهولا إلى حد كبير بسبب ما يحيط به من ظواهر الإفلات من العقاب والصمت والوصم بالعار. وينتشر العنف ضدّ المرأة على نطاق واسع في العديد من دول العالم، مع وجود اختلاف في الأسباب المؤدّية له والعواقب الناتجة عنه بين هذه الدول، ولكنّ الظاهرة تستمرّ بشكلٍ عام نتيجة بقاء القوالب النمطية، والممارسات والمعتقدات الثقافية التقليدية التي تضرّ بالمرأة في المجتمعات، بالإضافة إلي السياسات الحكومية النابعة من تصريحات المسئولين الحكوميين والإجراءات الرسمية التي تقوم بها الحكومة تجاه هذه القضية، وتعتبر هذه الظاهرة شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في وهي تنطوي على مجموعة من الانتهاكات المرتبطة بالعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك من جرائم للعنف الأسري و الإتجار بالبشر والزواج المبكر والاغتصاب وغير ذلك من الأنماط التي تخلف أضرار بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية أو أضرار مشتركة.

وتعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، والذي قد يشمل العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر الذي يتسبب في حدوث ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة ضمن علاقة معاشرة أو من قبل شريك سابق. أما العنف الجنسي فهو يعني أي علاقة جنسية أو محاولة للحصول على علاقة جنسية، أو أية تعليقات أو تمهيدات جنسية، أو أية أعمال ترمي إلى الاتجار بجنس الشخص أو أعمال موجهة ضد جنسه باستخدام الإكراه يقترفها شخص آخر مهما كانت العلاقة القائمة بينهما وفي أيّ مكان. ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب، كما يتعبر الاستهداف اللفظي على الأنترنت أحد أنواع العنف ضد المرأة[1].

وفي تركيا ينتشر العنف ضد المرأة على نحو مقلق، ويرجع هذا الأمر إلي تصاعد الخطاب الإعلامي السلبي للحكومة التركية تجاه المرأة إلي جانب ممارسات الأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية من النيابة العامة والقضاة، والتي ساهمت في التغاضي عن المشكلة وزيادة جرائم العنف ضد المرأة وخصوصًا العنف الأسري[2]، علاوة على ذلك فقد ساهم خطاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن المساواة بين المرأة والرجل في نوفمبر ٢٠١٤ والذي اعتبر فيه أن المرأة ليست على قدم

[1] - العنف الممارس ضد المرأة، موقع منظمة الصحة العالمية، الرابط، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

[2] Femicide in Turkey: What's lacking is political will . Middle East Institute . December 18, 2019 . http://bit.ly/2Us8ljK

المساواة مع الرجل في زيادة جرائم العنف ضد المرأة عن طريق تعميق القوالب النمطية السائدة ضد المرأة والنظرة السلبية لدورها في المجتمع[٣].

تحتل تركيا المركز الـــــ ١٣٠ من بين ١٥٣ دولة في مؤشـــر المســـاواة بين الجنســـين للعام ٢٠٢٠ ناهيك عن انخفاض معدلات الأجور ومعدلات التعليم مقارنة بالرجال، وهو الأمر الذي ســـاهم بشـــكل أســـاســـي في زيادة العنف ضـــد المرأة في المجتمع[٤]، ومن ثم تحاول هذه الورقة تغطية قضية العنف ضد المرأة في تركيا بتسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يجرم جميع أنواع العنف ضـد المرأة في تركيا، هذا بالإضـافة إلي التركيز على تصـاعد العنف المنزلي داخل المجتمع التركي وجرائم الاغتصـاب والإتجار بالبشـر بما في ذلك الزواج المبكر والقسـري للفتيات، هذا إلي جانب الممارسـات الحكومية القمعية تجاه الصـحفيات وناشطات المجتمع المدني التي يطلبن بوضع أفضل للمرأة مع التركيز على استهداف النساء على الأنترنت كنوع من أنواع العنف اللفظي ضد المرأة، مع تصاعد جرائم الإتجار بالبشر كنوع من العنف ضد المرأة في المجتمع التركي.

ساهمت سياسات الحكومة التركية السلبية في زيادة مستويات العنف ضد المرأة داخل المجتمع بما في ذلك تصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع

مؤشرات إنذار: احصائيات توضح تزايد جرائم العنف ضد المرأة في تركيا

تظهر الاحصـــائيات زيادة معدلات العنف ضـــد المرأة في المجتمع التركي منذ عام ٢٠١٤، فقد ذكرت وزارة الداخلية التركية أن ما مجموعه ١،٠١٥،٣٣٧ حادث عنف ضـــد المرأة قد وقعت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، مما أدى إلى وفاة ١٨٩٠ امرأة بالإضـــافة إلى وفاة ٩٤ تحت نظام الحماية[٥]، بينما تشـــير بيانات منظمات المجتمع المدني إلي تصـــاعد في عدد الوفيات بين النســاء بســبب العنف ضــدهن خلال نفس الفترة، حيث ســجل عدد الوفيات ضــد المرأة بســبب العنف في عام

[٣] أردوغان المرأة ليست مساوية للرجل، بي بي سي عربية ، نوفمبر ٢٠١٤، https://bbc.in/3gaFz04

[4] Global Gender Gap Report 2020. World Economic Forumhttp://bit.ly/37zJkXx

[5] 94 women killed despite state protection in Turkey in last five years . duvarenglish . December 20 2019 . http://bit.ly/2SG6C9N

٢٠١٤ فقط ما يقرب من ٢٩٤ في حين تصاعد العدد خلال عام ٢٠١٥ ليسجل ٣٠٣ وفى عام ٢٠١٦ أصبح ٣٢٨ بينما أصبح في العام ٢٠١٧ حوالي ٤٠٩ أمرآه بينما تصاعد في العام ٢٠١٨ ليصبح ٤٤٠ وفى العام ٢٠١٩ إلي سجل ٤٧٤ حالة وفاة ليصبح عدد الوفيات القائم على العنف الاجتماعي بين النساء في تركيا ما يقرب من ٢٢٤٨ طبقًا لتقديرات منظمات المجتمع المدني التركية ويختلف هذا الرقم عن الرقم الرسمي للحكومة المقدر بحوالي ١٨٩٠ حالة ويدل هذا الأمر على تصاعد أنماط العنف ضد المرأة في المجتمع التركي[٦].

وخلال عام ٢٠٢٠ والذي شهد ظهور جائحة كورونا والتي زادت من صعوبة الأوضاع التي تعيشها المرأة في تركيا، حيث بلغ عدد الجرائم ضدها على النحو التالي: ٢٥٥ جريمة قتل، بالإضافة إلى ١٣٦ حالة تحرش، مع تعرض ٢٧٥ امرأة للإساءة، كما تعرضت ٩٢ امرأة وفتاة للاغتصاب، كما تم إجبار ٧٧٥ امرأة على العمل في الجنس[٧]، الجدير بالذكر أن ٨٩ في المائة من النساء اللائي يتعرضن للعنف لم يبلغن السلطات أو يوجيهن التهم على المعتدين من أفراد الأسرة، ويعاني ٤٠ في المائة من النساء في تركيا من العنف المنزلي[٨]، ويوضح السياق السابق تصاعد العنف ضد المرأة في تركيا منذ العام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ الأمر الذي لعبت فيه سياسات الحكومة بما فيها من تصريحات سلبية عن المرأة وممارسات على أرض الواقع في زيادة مستويات العنف.

شكل يوضح تصاعد الوفيات بين النساء في تركيا بسبب العنف ضدهن من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩

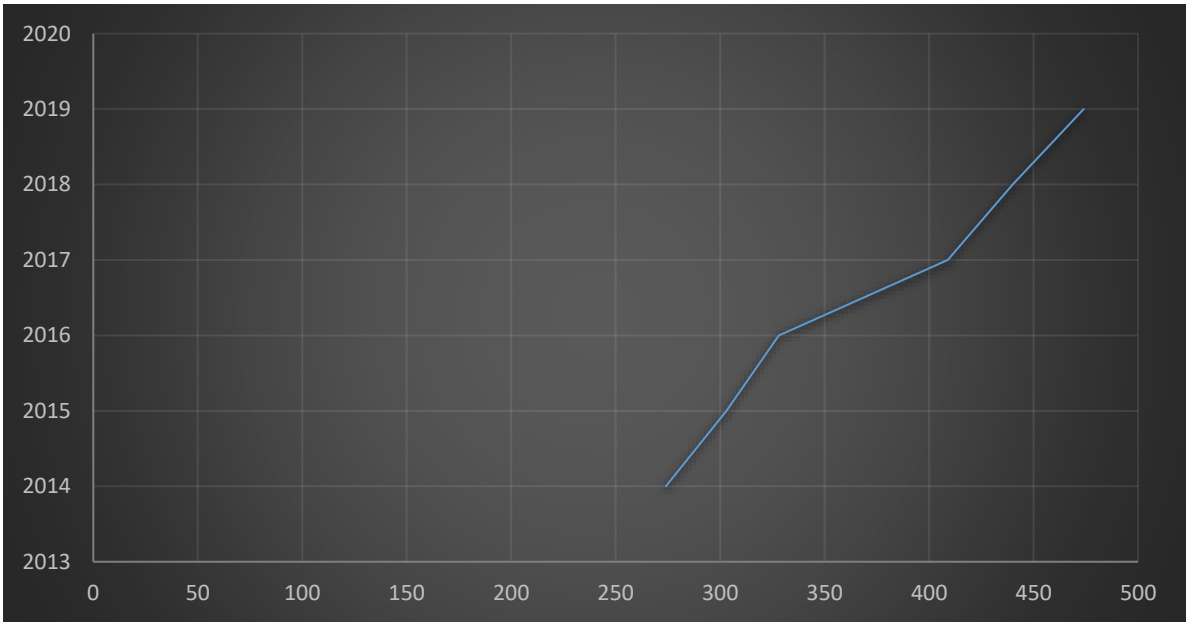

[6] 2019 Report of We Will End Femicide Platform kadincinayetlerinidurduracagiz . 20.1.2020 http://bit.ly/3ba0r4x

[7] Men kill 31 women in November. Bianet https://bit.ly/3lBeVhR

[8] Turkey: Violence against women on the rise. DW News . Jan 27, 2019 .http://bit.ly/37VRauZ

جرائم العنف ضد المرأة في تركيا خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠٢٠

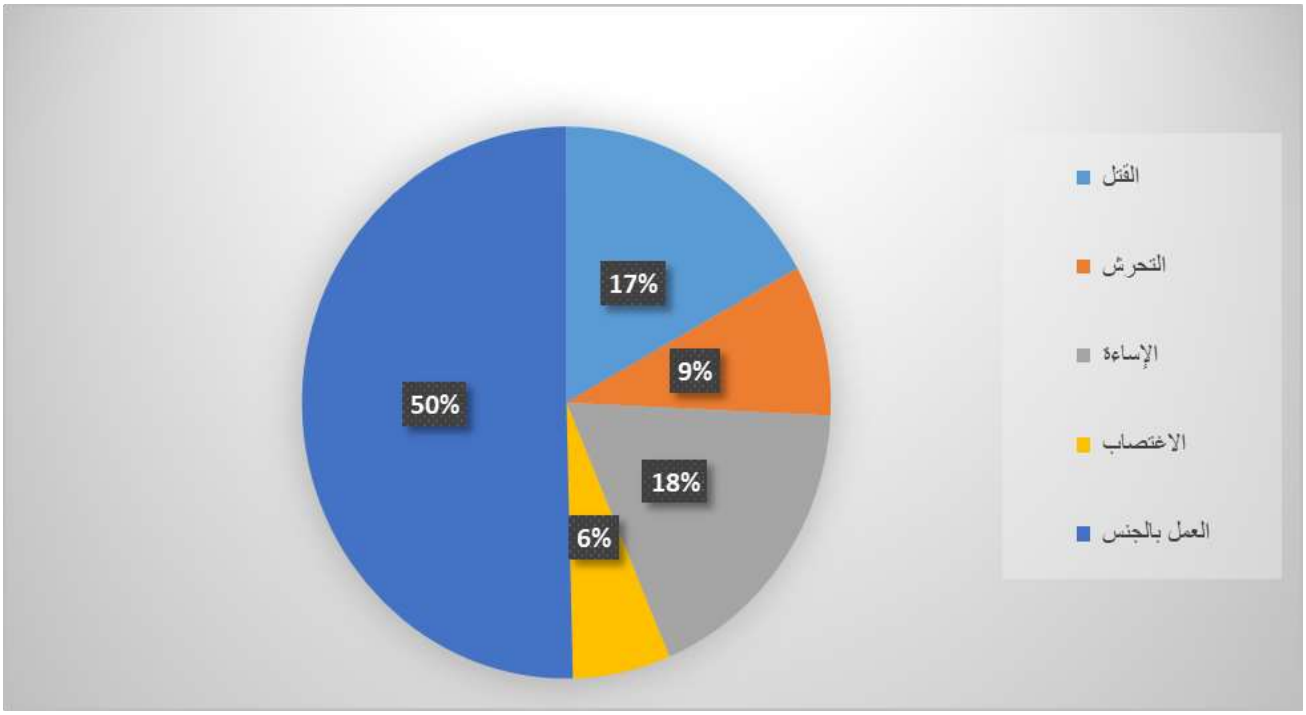

إخفاق حاد: الإصلاحات القانونية تخفق في وضع حد لظاهرة العنف ضد المرأة في تركيا

في ثمانينات القرن الماضي قامت السلطات التركية بعمل بعض الإصلاحات الدستورية والقانونية بهدف الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وخصوصا العنف الأسري، وذلك استجابة للضغوطات التي مارستها منظمات المجتمع المدني، حيث نظمت مسيرة تضم أكثر من ٣٠٠٠ امرأة في إسطنبول ضد الاعتداء الجسدي والجنسي الذي تتعرض له المرأة خصوصًا في المنازل من قبل أفراد الأسرة، مما كان له الأثر في إنشاء وحدة حكومية لشؤون المرأة تسمى المديرية العامة لأوضاع المرأة ومشاكلها والتي تم استحداثها عام ١٩٩٠، وهي تهتم بمشكلات العنف الأسري، وتلي هذا إقرار قانون حماية الاسرة رقم ٤٣٢٠.

وعلى الرغم من توفير هذا القانون نظام لحماية النساء الذين يتعرضوا لأذى من قبل أحد أفراد الأسرة مع خضوع مرتكب العنف لتدابير عقابية مختلفة عند ارتكاب أعمال عنف مثل ترك المنزل ومصادرة الأسلحة التي يملكها ودفع تعويض مؤقت وحظر إزعاج الأسرة من خلال وسائل الاتصال وحظر تدمير ممتلكات أفراد الأسرة الآخرين إلا أن القانون يحتوي على قصور لأنه يعالج العنف المنزلي داخل الأسرة وليس ضد المرأة بشكل عام، ومن ثم فهو يستبعد فئات معينة من النساء مثل

النساء المطلقات وغير المتزوجات وبالسياق يمثل تباطؤ رجال السلطة القضائية في إصدار أوامر الحماية المختلفة للنساء أحد الأسباب وراء انتشار معدلات العنف ضد المرأة في تركيا[٩].

وعلى الرغم من أن تركيا كانت من أوائل الدول التي قامت بالتوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا بشـــأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول والتي تلزم الدول باتخاذ مجموعة من المعايير لمكافحة العنف ضد المرأة بشـــكل عام والعنف الأســـري بشـــكل خاص مع اتخاذ تدابير لحماية الضـــحايا ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، كما تلزم الاتفاقية الدولية بتشريع القوانين ووضع السياسات المناسبة لتحقيق هذا الأمر[١٠]، إلا أن تركيا لم تلتزم بهذه الاتفاقية الأمر الذي دعا كل من النرويج واليونان بمطالبة تركيا بضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية إسطنبول في جلسة الاستعراض الدوري الأخيرة التي جرت في ٢٨ يناير ٢٠٢٠ بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة[١١]، وفى هذا الإطار تشير المادة ١٠ من الدستور التركي إلي المســاواة بين الرجل والمرأة في الحقوق وعدم التمييز ضـد المرأة، على حين تحظر المادة ١٢ التمييز على أسـاس الجنس بين المرأة والرجل، كما تنص المادة ٤٢ على ضرورة الحفاظ على وحدة الأسرة وسلامتها[١٢].

على الرغم من قيام السلطات التركية إدخال إصلاحات دستورية وقانونية من أجل الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، إلا أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر

وعلى الرغم من جهود الحكومة التركية سابقة الذكر في الحد من ظاهرة العنف الأسري إلا أن الأرقام المختلفة تشير إلى ارتفاع عدد ضحايا العنف الأسري فقد ذكرت وزارة الداخلية التركية أن ما مجموعه ١،٠١٥،٣٣٧ حادث عنف ضد المرأة قد وقعت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ ، مما أدى إلى وفاة ١٨٩٠ امرأة بالإضـــافة إلى وفاة ٩٤ تحت نظام الحماية طبقًا للأرقام

[9] COMBATING DOMESTIC VIOLENCEIN TURKEY . Göteborgs Universitet Sociologiska Institutionen ٢٠٠٨ . http://bit.ly/2uaaxlv

[10] Feminist Çeviri: İstanbul Sözleşmesi Sorular Cevaplar . kadincinayetlerinidurduracagiz ٢٦،١٢،٢٠١٨ . http://bit.ly/3941jG2

[11] Draft report of the Working Group on the Universal Periodic Review* Human Rights Council. January 2020

[12] **Violence against Women in Turkey** .A Report to the Committee against Torture https://bit.ly/37FdyK6

الرسمية للحكومة[١٣]، ويرتبط ارتفاع ضحايا العنف الأسري في تركيا بأسباب عديدة من بينها أن جهود الحكومة للحد من الظاهرة شكلية تتعلق بإقرار سياسات وقوانين، دون وجود ممارسات وجهود حقيقية على أرض الواقع للحد من الظاهرة، بالإضافة إلى التغاضي عن الخطابات المعادية للمرأة والتي تكرس لمزيد من العنف الأسري ضد المرأة ، فوجود مجموعة من القوانين لحماية المرأة من العنف الأسري لا يعني حمايتها ما لم توجد ممارسات فعلية من الحكومة التركية للحد من الظاهرة فالتغير الشكلي يجب أن يتبعه مجموعة من السياسات الفعالة القابلة للتطبيق[١٤].

وفى هذا السياق تنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات التركي على تجريم عمليات الإتجار بالجنس والعمل القسري وتصل العقوبة فيها من ٨ إلى ١٢ عام وهي عقوبة غير رادعة بالمرة وتسمح بممارسة هذه الانتهاكات بشكل مستمر، وبالسياق لا توجد حماية قانونية كافية للاجئات السوريات من العمل القسري أو الانتهاكات الجنسية التي تقع عليهن، المتمثلة في الزواج القسري والمبكر والاستغلال للعمل في الدعارة[١٥]، ويشجع هذا الأمر على عمليات الإتجار بالنساء بأشكال مختلفة في تركيا وهو ما يعد نوع من أنواع العنف ضد المرأة.

وفى هذا الإطار تنص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات التركي على معاقبة أي شخص يسهل الاستغلال الجنسي للأطفال ويشجع عليه بالسجن من أربعة إلي عشرة سنوات، وعلى الرغم من توقيع تركيا على كل الاتفاقيات الدولية الخاصة باستغلال الأطفال فلا توجد حماية كافية للأطفال ضحايا الاتجار بالبشر بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي في تركيا والتي تحتل المرتبة ١٨ من بين ٦٠ دولة في مؤشر استجابة الدولة للاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال وهو ما يفسر تصاعد ظاهرة الزواج المبكر بين اللاجئين في تركيا [١٦]، علاوة على ذلك يبلغ السن القانوني للزواج في تركيا ١٨ عامًا لكل من الرجال والنساء ولكن هناك بعض الاستثناءات التي تسمح للأطفال الصغار بالزواج فتنص المادة ١٢٤ من القانون المدني التركي على أنه يمكن للفتى أو الفتاة أن يتزوج في سن ١٧ طالما أنهما يحصلان على موافقة الوالدين وتسمح المادة نفسها للقضاة بالسماح بزواج الأطفال في سن ١٦ في حالات معينة ولكن هذه الاستثناءات غير محددة وتخضع لتقدير القضاة بما يمهد لعمليات للزواج المبكر تحت هذا الاستثناء الأمر الذي يسهم في زيادة العنف ضد الفتيات[١٧]، بينما يتم اعتبار الدعارة مهنة قانونية طبقًا للمادة ٢٢٧ من قانون رقم ٥٢٣٧ وهو ما يسهم في عمليات العنف والإتجار ضد المرأة[١٨].

---

[13] 94 women killed despite state protection in Turkey in last five years . duvarenglish . December 20 2019 . http://bit.ly/2SG6C9N

[14] Combating domestic violence against women in Turkey.The role of women's economic empowerment .HAL Id . ٢٠١٧ . http://bit.ly/2txzGWX

[15] 2019 Trafficking in Persons Report: Turkey. U.S. Department of State ٢٠١٩ .https://bit.ly/3ehFZPL

[16] SEXUAL EXPLOITATION OF CHILDREN IN Turkey. Ecpat. https://bit.ly/2CrHAVX

[17] SYRIAN REFUGEES IN TURKEY PARTICULARLY AT RISK OF SEXUAL EXPLOITATION. Ecpat. FEBRUAR 2020 .https://bit.ly/2C1UeuR

[١٨] العربي اقتصاد الدعارة تحت حكم أردوغان، تركيا الآن ، نوفمبر ٢٠١٩ ، https://bit.ly/3fyPTxX

كما عرف قانون العقوبات التركي جريمة الاغتصاب على إنها جريمة ضد السلامة الجسدية للأشخاص عن طريق إجبار شخص بممارسة العملية الجنسية مع شخص أخر...، مع عدم توضيح نوع هذا الشخص والاكتفاء بالإشارة الضمنية لحالات التحرش والممارسات الجنسية الأخرى التي تقع ضمن نطاق العملية، كما جاءت العقوبات في القانون بشكل متفاوت للغاية، فتنص المادة ٧٧ من القانون على أن جرائم الاعتداء الجنسي والتحرش خصوصًا ضد الأطفال وجرائم الدعارة القسرية والحمل القسري هي جرائم ضد الإنسانية، بينما تنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن الموظف العمومي الذي يقوم بعمليات الاعتداء الجنسي والتحرش يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ثماني وخمس عشرة سنة، ويشمل الموظفين في هذا الأمر رجال الشرطة والأمن في تركيا[١٩].

الجدير بالذكر أن الحكومة التركية في العام ٢٠٠٥ قامت بتجريم عملية الاغتصاب الزوجي وطرحها ضمن القوانين المختلفة، كما قامت بإلغاء المادة التي تسقط تهمة الاغتصاب عن مرتكبيها في حالة الزواج من ضحية الاغتصاب، وعلى الرغم من هذا الأمر فأن تصريحات قادة حزب العدالة والتنمية –الحزب الحاكم– وعلى رأسهم رئيس الدولة وأعضاء الحكومة تحمل في طياتها تكريس للصورة النمطية للمرأة في المجتمع على أنها من ضمن ممتلكات الرجل يتحكم بها[٢٠]، وخير دليل على ذلك تقدم عدد من نواب الحزب بمشروع قانون يسمى بالزواج من المغتصب للبرلمان التركي في العام ٢٠١٦ و أوائل العام ٢٠٢٠ ويسمح القانون للرجال المتهمين باغتصاب فتيات تحت سن ١٨ عامًا بتجنب العقوبة إذا تزوجوا من ضحاياهم[٢١].

وفى هذا الإطار ترى مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أن الإطار القانوني لتجريم جرائم الاغتصاب في تركيا لا يرتقى إلى حماية الحقوق الجنسية والجسدية للمرأة على نحو يتماشى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في حين يتم إدراج هذه الجرائم في قانون العقوبات التركي تحت القسم الفرعي بعنوان جرائم ضد النزاهة الجنسية وتقاليد الأخلاق ويعكس هذا التصنيف النهج التمييزي في التعامل مع قضايا الاغتصاب الجنسي في تركيا بينما هناك استمرار لعدم تجريم جرائم الشرف وهي جرائم قتل مع سبق الإصرار تستمر في تعقيم جميع شرائح المجتمع التركي وتهدد وتنتهك أكثر الحقوق الإنسانية الأساسية للمرأة مثل الحق في الحياة، كما أنها لا تقل أهمية عن جرائم الاغتصاب ومن الممكن إدراجها ضمن جرائم الاغتصاب غير المباشر لأنها معاقبة على عمليات جنسية بالتراضي بين طرفين يتدخل طرف ثالث للقضاء على أحد طرفي العلاقة بشكل قسري، الجدير بالذكر أن

[19] Criminal CodeLaw Nr. 5237 ،Turkish Criminal Code ،https://bit.ly/3hj0cX2

[20] Anti-Discrimination Committee Takes Up Situation of Women in Turkey 2005 https://bit.ly/2Wlt3w5

[21] 'Marry-your-rapist' bill proposed to be introduced by lawmakers in Turkey. Independent. January 2020. https://bit.ly/32ItlkX

العديد من الدول طالبت تركيا في جلسة الاستعراض السابق، بإلغاء جرائم الشرف المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون الجنائي وتجريم العنف الجنسي[٢٢].

وفى هذا السياق تكرس المادة ٢٩ من قانون العقوبات التركي ممارسة جرائم العنف الأسري بناء على جرائم الشرف المذكورة في المادة ذاتها، الأمر الذي دعا عدد من الدول مثل إسبانيا والإكوادور وكوريا والبرازيل قدموا توصيات إلي تركيا بهدف إلغاء هذه المادة[٢٣]، بينما تعتبر أغلب قضايا العنف الأسري في تركيا متعلقة بجرائم الشرف كمراقبة عفة الزوجة أو الاعتراض على ملابسها، وبالسياق هناك مجموعة من الجرائم مرتبطة بثقافة المجتمع التي تكرسها الحكومة التركية من خلال الخطابات المختلفة والتي من بينها خطاب الرئيس التركي أردوغان عن رفض بعض النساء للأمومة في سبيل تحقيق الاستقلال المادي والاقتصادي هذا إلي جانب حديثه عن عدم المساواة بين الرجل والمرأة ومن ثم يتم ممارسة العنف الأسري ضد النساء اللائي يحققن الاستقلال الاقتصادي ويرفضن البقاء في زيجات أو علاقات مسيئة[٢٤]، ويدلل هذا على أن سياسات الحكومة لمكافحة الظاهرة تتم بأسلوب شكلي دون اتخاذ خطوات عملية وفعالة ودون مشاركة من المجتمع المدني.

معاملة وحشية: ارتفاع معدلات العنف الأسري في المجتمع التركي

على الرغم من وجود مجموعة من القوانين التركية التي تحمي المرأة من العنف الأسري، إلا أن النساء في تركيا يتعرضن للعنف الأسري بنسبة كبيرة بما في ذلك تعرضهن للقتل والضرب المبرح من ضرب بالمطارق والعصا والصفع والرمي بالأشياء والخراطيم لدرجة إحداث كسور في العظام وتهشيم الجماجم وغالبًا ما تكون هذه الانتهاكات على يد الزوج أو الأخ أو الأبن أو الحبيب السابق أو أحد الأقارب مثل بن العم أو بن الخال، فيتعرض أربعة من كل عشرة نساء في تركيا إلى هذه الانتهاكات بسبب وقائع لها علاقة بجرائم الشرف أو رغبة المرأة في الاستقلال المادي والمعنوي عن العائلة أو خلافات مالية واقتصادية أو أسباب لها علاقة برفض عودة العلاقة بين زوجين منفصلين أو رفض الصداقة، ويتم تعريف هذا النوع من الانتهاكات بالعنف الأسري[٢٥].

على حين تشير التقارير الحقوقية إلى ارتفاع جرائم العنف الأسري على نحو مريب، ففي نوفمبر ٢٠٢٠ قتل ٢٩ امرأة من بينهم ١٠ حالات على يد الزوج و٥ على يد الرفيق أو الصديق و٢ من الأقارب و ٢ من الأب تجاه بناته، في حين قام

---

[٢٢] ماعت تصدر تقرير عن نتائج استعراض تركيا في مجلس حقوق الانسان، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ، يناير ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2ZM3XOV

[٢٣] مرجع سابق ذكره

[٢٤] 7 مرات تحدث أردوغان "بعجرفة ذكورية" للنساء ، سي أن أن ، ٢٠١٦ ، https://cnn.it/2vSCy1m

[٢٥] إستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول لإنهاء العنف الأسري ، التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان ، http://bit.ly/2Us76B6

أخ بقتل أخته، بينما كانت معظم حوادث القتل في المنزل وباستخدام الأسلحة النارية بالإضافة إلي القتل عن طريق الغرق وأدوات التقطيع، ومن بين هذه الجرائم جريمة قتل (ن . ي) التي قُتلت بوحشية على يد زوجها (أ . ك) في أنطاليا[٢٦]، وفى هذا السياق وقعت ٢١ جريمة قتل للنساء في أكتوبر ٢٠٢٠ من بينهم ٩ حالات لرفض الطلاق والتصالح مع الزوج، وكانت معظم حالات القتل باستخدام الأسلحة النارية والأدوات الحادة، على حين حدثت معظم هذه الحالات في المنازل[٢٧]، وفى سبتمبر ٢٠٢٠ قتلت ١٦ امرأة من بينهم ٤ بسبب رغبتهم في اتخاذ قرارات استقلالية بالحياة، وكانت معظم حالات القتل في المنزل وباستخدام الأسلحة النارية[٢٨].

وفي أغسطس ٢٠٢٠ قُتلت ٢٧ امرأة وذلك لأسباب متعددة فقد قُتلن ٤ نساء على خلفية أسباب اقتصادية بينما قُتلن ٧ أخرين بسبب اتخاذ قرارات تخص استقلال حياتهم على حين قتلت واحدة بسبب طلب الطلاق[٢٩]، وفى هذا السياق تم ارتكاب ٣٦ جريمة قتل للنساء في يوليو ٢٠٢٠ من بينهم ٥ حالات لأسباب اقتصادية و١٣ بسبب رغبتهم في اتخاذ قرارات تخص حياتهم[٣٠]، وفى يونيو ٢٠٢٠ قتلت ٢٧ امرأة من بينهم ١٤ لمحاولة اتخاذ قرار بشأن حياتهن على حين 11قُتلوا على يد الرجال الذي كانوا متزوجين بهن، و٣ على يد الأقارب وجريمة على يد الأخ بينما كانت معظم الحالات الأخرى على يد الصديق أو الرفيق.

في مايو ٢٠٢٠ قُتلت ٢١ امرأة على أيدي الرجال، ولم يتم الكشف عن سبب مقتل ١٧ منهن وقُتلت ثلاثة منهم لأسباب اقتصادية وقتلت واحدة منهن أثناء محاولتها اتخاذ قرار بشأن حياتها وجاء تصنيف الجرائم كالتالي ٨ تم قتلهن على يد الزوج وباقي الحالات كانت على يد الأقارب، وتنوعت وسائل القتل بين الأسلحة النارية والأدوات الحادة، ومن بين هذه الحالات (غ . ك) البالغة من العمر ٢٢ سنة والتي قتلت على يد رجل كانت على علاقة به عندما خرجت من المنزل للذهاب إلى العمل[٣١]، وفى شهر أبريل قُتلت ٢٠ امرأة على أيدي الرجال قُتل اثنان منهم بحجة اقتصادية ٤ منهم حاولوا أن يقرروا حياتهم وجاء تصنيف الجرائم كالتالي، قُتل اثنان منهم على أيدي أزواجهن و٣ منهم على أيدي رجال تربطهم بهم علاقة و٢ على يد الأبناء واحدا على يد والداها والباقي على يد الأقارب، وتنوعت وسائل القتل بين الأسلحة النارية وأدوات التقطيع والغرق والضرب المبرح[٣٢] .

[26] Kadın Cinayetlerini Durduracağız Platformu Kasım 2020 Raporu . kadincinayetlerinidurduracagi https://bit.ly/3gi3kDt

[27] 2020 October Report of We Will End Femicide Platform https://bit.ly/3getVkR

[28] 2020 September Report of We Will End Femicide Platform https://bit.ly/37xuYIs

[29] 2020 August Report of We Will End Femicide Platform https://bit.ly/3gfjWf3

[30] Kadın Cinayetlerini Durduracağız Platformu Temmuz 2020 Raporu https://bit.ly/3quRvOV

[31] 2020 May Report of We Will End Femicide Platform. kadincinayetlerinidurduracagi. https://bit.ly/3gkHA8O

[32] 2020 April Report of We Will End Femicide Platform kadincinayetlerinidurduracag. https://bit.ly/3f2edb8

وفى مارس ٢٠٢٠ تم قتل ٢٩ امرأة على يد الرجال، قُتلت اثنتان بسبب الأعذار الاقتصادية و٤ قتل بسبب رغبتهن في اتخاذ قرارات بشأن حياتهن الخاصة مثل إنشاء حساب على وسائل التواصل الاجتماعي، أو طلب الطلاق أو رفض العودة مع شريكهم السابق، وتنوعت وسائل القتل بين أدوات التقطيع والغرق والحرق[٣٣]، بينما قتل ٢٢ امرأة من قبل الرجال في فبراير ٢٠٢٠، ومن هذه الجرائم قتل رجل تركي ابنته طالبة الثانوي في حي تشوبوك بالعاصمة أنقرة بطلقات الرصاص بسبب علاقة عاطفية مع صديق له[٣٤]. وقد تنوعت أدوات القتل بين الحرق والغرق كما شارك في عمليات القتل الزوج والأبن والأخ، ويدل هذا الإطار على تأثير فيروس كورونا على زيادة حالات العنف ضد المرأة في تركيا. وفى يناير ٢٠٢٠ تم قتل ٢٢ امرأة بسبب جرائم متعلقة بالعنف الأسري وكانت الأسباب ما بين الرغبة في الطلاق أو جرائم الشرف أو قرارات لها علاقة بالاستقلال في الحياة وجاء تصنيف الجرائم كالتالي ٥ على يد الزوج و ٥ على يد الابن و ٣ على يد الأب و٢ على يد الزوج السابق وباقي الحالات كانت لأقرباء أخرين، وتنوعت وسائل القتل ما بين أدوات التقطيع وقتل الناري والغرق والحرق، ومن بين هذه الحالات (غ. ك) البالغة من العمر ١٩ عامًا والتي تم طعنها حتى الموت على يد زوجها السابق، بينما فقدت (أ. ك) ٣٠ عامًا، التي تعيش في سامسون القدرة على الرؤية نتيجة الاعتداء عليها من قبل زوجها (م . أ)[٣٥]، بينما كشفت الأرقام الرسمية للحكومة التركية أن 234 سيدة راحت ضحية لجرائم العنف في تركيا منذ يناير وحتى نوفمبر من العام ٢٠٢٠[٣٦].

يتعرض أربعة من كل عشرة نساء في تركيا إلى العنف الأسري

[33] 2020 March Report of We Will End Femicide Platform. Kadincinayetlerinidurduracag. https://bit.ly/3f2WaRV

[٣٤] جريمة شرف في تركيا تركي يقتل ابنته بسبب علاقة عاطفية مع زميلها بأنقرة، تركيا الان ، فبراير ٢٠٢٠ https://bit.ly/39Hb5BE

[35] Kadın Cinayetlerini Durduracağız Platformu Ocak 2020 Raporu . kadincinayetlerinidurduracagiz ٣,٢,٢٠٢٠ . http://bit.ly/2vQFcod

[٣٦] حكومة تركيا المتهمة بالتحرش تدافع عن المرأة: ٢٣٤ ضحية لجرائم عنف هذا العام، تركيا الان ، نوفمبر ٢٠٢٠ https://bit.ly/39Sq8bT

شكل يوضح عدد ضحايا القتل بين النساء الناتج عن العنف المنزلي في تركيا

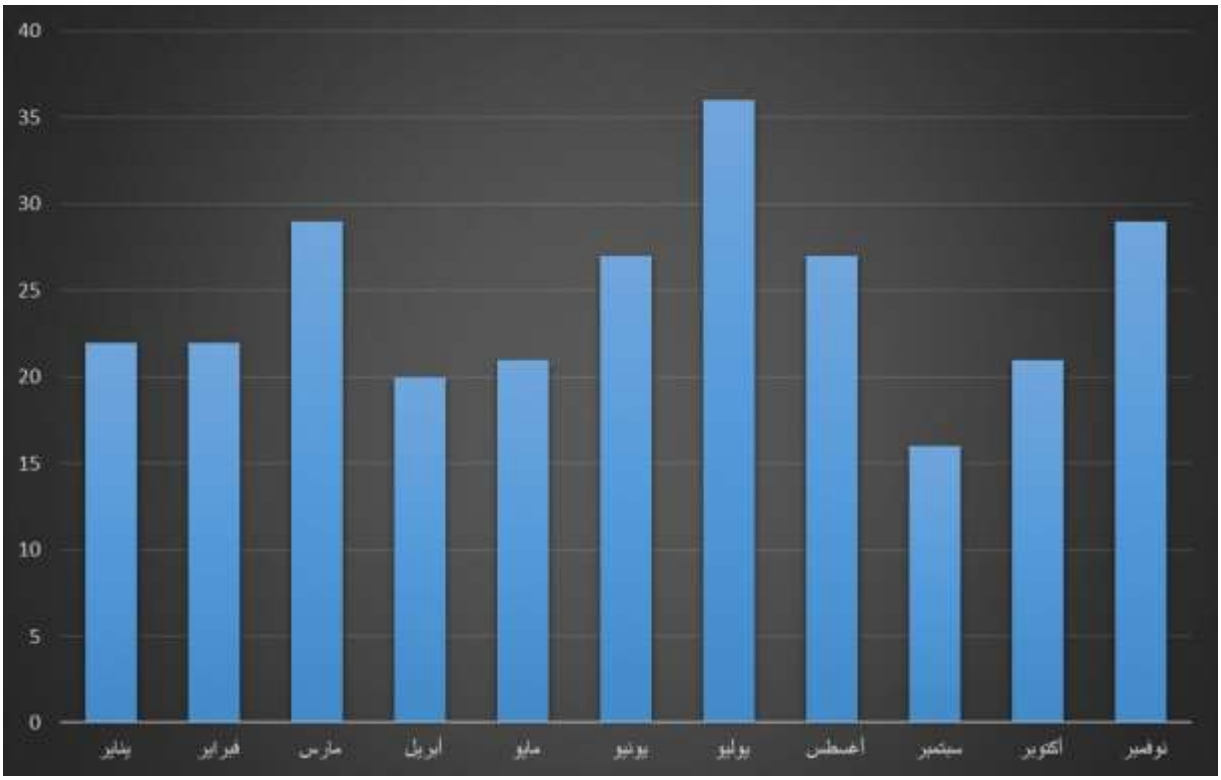

وفى هذا السياق؛ تشير معظم حوادث القتل والعنف المنزلي ضد المرأة إلي مجموعة من السمات العامة وهي أن معظم حالات القتل كانت لأسباب متعلقة أما بقرارات اقتصادية أو في الرغبة باتخاذ قرارات بالحياة، على حين كانت معظم جرائم القتل في المنزل وباستخدام الأسلحة النارية أو أدوات التقطيع أو الغرق، الجدير بالذكر أنه لم يتم إجراء محاكمة عادلة ولم يصدر بحق المشتبه فيهم والمتهمين والقتلة أحكام رادعة، هذا بالإضافة إلي عدم اهتمام الإعلام الرسمي للحكومة التركية بهذه القضايا وأسبابها، وبالتالي من المتوقع ارتفاع معدلات العنف المنزلي ضد المرأة في تركيا خلال الفترة القادمة، ومن ثم توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الحكومة التركية بضرورة تطبيق القانون وإجراء محاكمات عادلة يتم إعلانها للرأي العام وذلك لكل من تورط في عمليات القتل ضد المرأة هذا بالإضافة إلي ضرورة دراسة الظاهرة ووضع توصيات وحلول للحد منها، وعلى هذا النحو تنتشر جرائم الشرف في تركيا على نحو واسع.

الحماية الهش: التساهل تجاه جرائم الاعتداء الجنسي في تركيا

تستخدم أجهزة الأمن التركية التهديد بالاغتصاب الجنسي والاعتداءات والإساءات الجنسية كأداة للضغط على المعارضات وناشطات حقوق الإنسان، فعمليات الاغتصاب تحدث داخل مراكز الشرطة وبضوء أخضر من الحكومة دون

وجود عقاب أو ردع حقيقي لهم، بما يمثل عمليات واسعة من الإفلات من العقاب[٣٧]، هذا بالإضافة إلي المساهمة في انتشار الظاهرة في المجتمع التركي على خلفية ممارسة أجهزة الأمن التركي لها، ومن ثم تطالب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان الحكومة التركية بالتوقف عن تهديد المعارضين بعمليات الاغتصاب الجنسي وتقديم مرتكبي هذه الوقائع إلي القضاء للمحاسبة.

وعلى هذا النحو زادت جرائم الاعتداء الجنسي في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ بصورة كبيرة للغاية خصوصًا تجاه النساء والأطفال، ففي أغسطس ٢٠٢٠ قام فردين من أعضاء الشرطة التركية بالاعتداء على سيدة تركية بزعم عدم ارتدائها الكمامة بشكل صحيح، الأمر الذي يوضح الثقافة الأمنية في تركيا التي تتعمد الاعتداء على المواطنين[٣٨]، وفى هذا السياق تعرضت فتاة تركيا في أغسطس ٢٠٢٠ إلي الاغتصاب من أحد ضباط الشرطة أكثر من مرة مما دفعها إلي الانتحار[٣٩]، وفي يوليو ٢٠٢٠ تعرضت معلمة هاربة من إيران للاعتداء والعنف الجنسي، من قبل أفراد تابعين للشرطة التركية في أحد المراكز الخاصة بإعادة المواطنين الهاربين إلى موطنهم الأصلي، وقدمت المعلمة الإيرانية شكوى في ٢٤ يوليو وحددت اثنين من حراس الأمن المتورطين في الاعتداء الجنسي[٤٠].

تستخدم أجهزة الأمن التركية التهديد بالاغتصاب الجنسي والاعتداءات والإساءات الجنسية كأداة للضغط على المعارضات والمدافعات عن حقوق الإنسان

وفى هذا السياق شهدت مدينة دنيزلي التركية واقعة اعتداء جنسي مروعة بحق طفلة سورية معاقة ذهنيًا من قبل مراهق تركي في يونيو ٢٠٢٠ [٤١] ، وفي مايو ٢٠٢٠ ألقت الشرطة التركية القبض على موظف بدار الإفتاء في محافظة جوروم في قضية اغتصاب فتاة في الصف الرابع من المرحلة الابتدائية، يأتي هذا الأمر بالتزامن مع تصريحات لمستشار الأسرة لبلديات حزب العدالة والتنمية سيبال أورسين التي كانت تدافع فيها عن زواج القاصرات في تركيا[٤٢].

---

[٣٧] جرائم السلطان التركي سجون العثمانلي أردوغان على خطى أجداده. تركيا الثانية عالميا في عدد المعتقلين، البوابة نيوز ، ديسمبر ٢٠١٩ ، https://bit.ly/3eITsQM

[38] İstanbul-Kadıköy - Polis'in görevi bumudur. twitter. https://bit.ly/33NkyDK

[٣٩] اغتصاب النساء في تركيا ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة ، أخبار الساعة ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3ou5zGI

[٤٠] فضيحة.. أفراد تابعون للشرطة التركية يغتصبون معلمة إيرانية في محافظة وان، تركيا الأن ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3mlrZDz

[٤١] تركيا تسجل جريمة اغتصاب جديدة بحق طفلة سورية بمدينة دينزلي، تركيا الأن ، يونيو ٢٠٢٠ https://bit.ly/2CXrd3q

[٤٢] اعتقال سائق المفتي التركي بتهمة الاعتداء الجنسي على طفلة بالابتدائية، تركيا الأن ، مايو ٢٠٢٠ https://bit.ly/2ZMy1tS

وعلى خلفية ممارسة عمليات الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الناشطات السياسيين والمعارضين من قبل أجهزة الأمن في تركيا، قالت أحد النساء من داخل مراكز الاعتقال أنها أصيبت بتمزق معوي بسبب وضع عصا داخل فتحة الشرج الخاصة بها مع أجبرها على الجلوس على قضيب اصطناعي وذلك في يناير ٢٠٢٠ [٤٣]، بينما تقوم الحكومة بإطلاق مجموعة من اتباعها على الأنترنت لتهديد المعارضين والناشطين بالاغتصاب مما يجبر هؤلاء على عدم التحدث في السياسة ومغادرة تركيا في بعض الأحيان وكان من بين هؤلاء الذين تعرضوا للتهديد وتركوا تركيا تونا بيكليفتش وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان[٤٤].

وفى أغسطس ٢٠١٩ تعرضت امرأة تركية تبلغ من العمر ٢٤ عامًا للضرب والاعتداء الجنسي من قبل شخصين بعد اصطحابها قسراً إلى مزرعة في مدينة دينزلي غرب تركيا[٤٥]، وفى ديسمبر ٢٠١٩ أصدرت محكمة أنقرة حكمًا بالسجن مدى الحياة على تشغطاي اكسو بسبب القتل العمد للطالبة شولي تشيت البالغة من العمر ٢٣ عامًا في مايو ٢٠١٨ وكانت الطالبة تشيت قد تعرضت للاغتصاب والضرب حتى الموت وتم إلقاء جثتها من الطابق العشرين من مبنى مرتفع في أنقرة[٤٦].

جرائم الاتجار بالبشر تزيد من نمط العنف ضد المرأة في تركيا

تزايدت شبكات الإتجار بالبشر داخل تركيا خلال العام الحالي بشكل مطرد، الأمر الذي يعزز من جرائم العنف ضد المرأة على نحو واسع بسبب تزايد جرائم الدعارة والاستغلال الجنسي للمرأة، وفى هذا الإطار تنتشر صور الاستغلال الجنسي للنساء القادمات من مناطق مختلفة من العالم بهدف العمل في السياحة أو الفنادق والتي يتم أجبرهن على العمل في الدعارة وذلك بعد تجريدها من كل الوثائق الرسمية التي بحوزتها ووسائل الاتصال بما يمثل انتهاك لحقوقهن، هذا بالإضافة إلي الاستغلال الجنسي للاجئات السوريات في أنشطة الدعارة إلي جانب تصاعد ظاهرة الزواج المبكر والقسري ما بين اللاجئين، يأتي هذا الأمر بالتزامن مع الكشف عن قضية سابقة تثبت تورط وفساد المسئولين في تركيا عبر تسهيل عمل عصابات الإتجار بالبشر على كافة المستويات مع وجود إطار قانوني ضعيف لا يقوم بحماية ضحايا هذه الظاهرة. ففي مارس ٢٠٢٠ ظهرت على الساحة قضية تورط مجموعة من المسئولين الأتراك في تسهيل عمليات للإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للفتيات وتسهيل

[43] TORTURE-AND-ILL-TREATMENT-IN-TURKEY .silencedturkey. January https://bit.ly/3jq5q5f

[44] Turkey internet crackdown: Erdogan's army of online trolls forces dissidents to flee country .Telegraph .July 2020https://bit.ly/32GGlx9

[٤٥] اغتصاب امرأة غرب تركيا يثير غضب الأتراك، وكالة نيو تركي بوست ، أغسطس ٢٠١٩ ، https://bit.ly/3jugYVi

[٤٦] الحكم على رجل بالسجن مدى الحياة في تركيا بسبب اغتصاب وقتل طالبة، الشروق ، ديسمبر ٢٠١٩ ، https://bit.ly/2WJmGce

عمل هذه العصابات، ومن بينهم أسماء ضباط من المخابرات التركية عملوا بشكل وثيق مع المشتبه به المتهمين بتهمة الاتجار بالجنس والجريمة المنظمة وقاموا بتسهيل المهام المختلفة لهم وتعود تفاصيل القضية للعام ٢٠١١ في مقاطعة إزمير غرب تركيا[٤٧].

وفي يناير ٢٠٢٠ تم الكشف عن قضية استغلال لفتيات من المغرب للعمل في تركيا بالفنادق والسياحة بينما وبمجرد وصولهم إلي إسطنبول تقوم العصابات التي قامت باستدراجهم بأخذ كل المتعلقات والأوراق الرسمية الخاصة بهم وهواتفهم وتجبرهم على العمل بالدعارة والاستغلال الجنسي في ظل عدم وجود رقابة كفاية من الشرطة التركية، وتشير فتاة مغربية وهي أحدي ضحايا هذه العملية إلي أنّها هاجرت إلى تركيا بهدف العمل في فندق مضيفةً أنّ الوسيطة أقنعتها بأنّها ستتكفل بجميع إجراءات السفر وستوفر لها العمل والسكن في مدينة إسطنبول مقابل أن تدفع ١٠ آلاف درهم مغربي، ولكن بمجرد أن وصلت إلى إسطنبول تم تجريدها من كل الوثائق الخاصة بها وتم أجبرها على العمل في الدعارة، وما أصبها بآثار نفسية سيئة للغاية، كما قالت نورة أنها لم يتم السماح لها بالعودة إلي بلادها إلا عندما قامت بتصوير مقطع مخل جنسيًا مع صاحب المكان حتى لا تقوم بملاحقتهم والإبلاغ عن أماكنهم، و رفضت الفتاة رفع دعوى قضائية ضد الوسيطة المغربية أو شبكة الدعارة في تركيا خوفاً من نشر الفيديو الجنسي الخاص بها أو الانتقام منها[٤٨].

الجدير بالذكر أن تركيا تحتل المرتبة الأولى على مستوى أوروبا في جرائم الإتجار بالبشر كما أنها من ضمن أسوأ ١٥ دولة على مستوى العالم في هذه الظاهرة[٤٩]، وعلى الرغم من تعاون الحكومة التركية مع حكومات الدول الأجنبية على تحديد ٢٠٠ ضحية تركية محتملة من العمل الجبري خلال العام ٢٠١٩ وأنشأ المديرية العامة لإدارة الهجرة مكاتب حماية إقليمية لتقديم إعانات نقدية شهرية للضحايا من الظاهرة إلا أن هذه الخطوات شكلية وضعيفة للغاية في ظل قانون يسمح بانتشار الظاهرة بشكل كبير.

وفي هذا الإطار تم رصد حالة أربع فتيات مغربيات وقعن ضحايا للاستغلال الجنسي في مدينتي الدار البيضاء وسط غرب المغرب ومكناس شمالا وذلك بعرض الزواج عليهن والسفر إلي تركيا للعيش هناك ومن بينهم فتاة تعرفت على وسيطة مغربية عبر موقع فيسبوك عرضت عليها الزواج من شاب سوري يقيم في محافظة مرسين جنوب تركيا، وبعد أن تقدم لخطبتها من والدتها عبر تطبيق واتساب تحجج الشاب بصعوبة الحصول على تأشيرة إلى المغرب فسافرت هي إلى تركيا للزواج منه، لكنه بعد قضاء شهر معها في شقة مؤجرة في حي بيرم باشا بمدينة إسطنبول اختفى وأغلق هاتفه ويدل هذا الأمر على استغلال الفتيات في عمليات زواج غير مشروعة تتم عبر الأنترنت تحتوى على الاستغلال وتعرف هذه الظاهرة باسم زواج الشيخ[٥٠]،

[47] Turkey's spy agency officers involved in sex trafficking, human smuggling, wiretaps reveal .Nordicmonitor May 31, 2020 https://bit.ly/3iUm7FP

[٤٨] الحلم التركي ينقلب كابوس مغربيات ضحايا الاتجار بالبشر، الانتدابيات البريطانية ، يناير ٢٠٢٠ https://bit.ly/32aIGQr

[٤٩] تركيا أرض الإتجار بالبشر، أحوال تركيا ، يونيو ٢٠١٩ ، https://bit.ly/2Co9e6e

[٥٠] زواج الشيخ في تركيا شبكات للاتجار بالبشر تستهدف المغربيات، العربي الجديد ، يناير ٢٠٢٠ https://bit.ly/2W8FrWc

بينما قامت أحد الفتيات بتوثيق ظواهر استغلال الفتيات المغربيات عبر سماسرة أتراك عبر اليوتيوب وطلبت بإنهاء مثل هذه الممارسات[٥١].

وبالسياق يتم استغلال لاجئات سوريات للعمل في الدعارة بالداخل التركي أو عن طريق الزواج المبكر، بيتم استغلال اللاجئات للعمل في الدعارة نظير مقابل مادي وذلك في ظل حماية القانون التركي لهذا الأمر[٥٢]، الجدير بالذكر أن تركيا تحتل المرتبة العاشرة حول العالم في تجارة الدعارة كما أنه طبقًا للمادة ٢٢٧ من قانون رقم ٥٢٣٧ تعتبر ممارسة الدعارة مهنة قانونية في تركيا، كما يوجد أكثر من ١٠٠ ألف من النساء يعملن بالدعارة وبعضهن مجبر على هذا الأمر عن طريق الاختطاف أو الحاجة المادية، هذا بالإضافة إلي وجود ١٥ ألف بيت دعارة مرخص مع حجم استثمارات بقيمة ٤ مليارات دولار كل عام[٥٣]، بالتالي فالحكومة التركية تفضل المكاسب الاقتصادية على حساب حقوق النساء وذلك بارتفاع حالات الاستغلال الجنسي للمرأة والذي يمثل عنف ضدها في بيوت الدعارة المرخصة.

تحتل تركيا المرتبة الأولى على مستوى أوروبا في جرائم الإتجار بالبشر كما أنها من ضمن أسوأ ١٥ دولة على مستوى العالم في تلك الظاهرة

استهداف ممنهج: العنف ضد الصحفيات والناشطات الحقوقيات في تركيا

يتعرض الصحفيات في تركيا للعنف الجسدي واللفظي سواء في أماكن العمل الإعلامية أو على يد أفراد الأجهزة الأمنية، ومن بين هذه الممارسات وجود مضايقات وتحرشات لفظية وجسدية من العاملين الذكور داخل المؤسسات الإعلامية، يأتي هذا بالتزامن مع الإهانات والاعتداءات الجنسية من قبل قوات الأمن التركية أثناء تغطية الصحافيات لقضايا انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي يقوم بها أفراد من أجهزة الأمن التركية المختلفة خصوصًا أثناء تغطية التظاهرات السلمية[٥٤].

---

[٥١] سماسرة تركيا للتجارة في بناتنا ٣٠٠٠ مغربيه تزوجات عن طريقهم اللهم هدا منكر، اليوتيوب، يناير ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2AUxQTI

[٥٢] أسرار استغلال النساء السوريات في الدعارة بتركيا تحت عيون شرطة أردوغان، تركيا الأن ، أبريل ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/3iTr2Xn

[53] العربي اقتصاد الدعارة تحت حكم أردوغان، تركيا الآن ، نوفمبر ٢٠١٩ ، https://bit.ly/3fyPTxX

[54] **Turkey's female journalists doubly targeted in media crackdown** . FREETURKEYJOURNALISTS . Feb 8, 2019 . http://bit.ly/2VSIsdI

الجدير بالذكر أن بعض هؤلاء الصحافيات أو المدفعات عن حقوق الإنسان يتعرضن للاعتقال أو الحبس بسبب أراءهم المناهضة لسياسات الحكومة التركية بكافة المجالات، كما تقوم الحكومة التركية بإغلاق المنصات الصحافية والحقوقية التي تعمل على قضايا انتهاكات حقوق المرأة المختلفة وتستهدف بالسياق ذاته الصحافيات العاملين بها، وبدل من قيام الحكومة التركية بحماية الصحافيات من العنف الجسدي واللفظي التي قد يتعرضن له تقوم في أغلب الأحيان بالقبض عليهن ومعاقبتهن عوضا عن توفير الحماية لهن[٥٥].

يبلغ عدد النساء الذين يعملوا في المجال الإعلامي بتركيا حوالي ثلث العاملين بالمجال[٥٦]، وقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجرته نقابة الصحفيين التركية أن ٥٣ في المائة من الصحفيات يتعرضن للعنف من جانب القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية و٤٥ في المائة من قبل جهاز الشرطة أثناء تغطية عملهن، وفي كثير من الأحيان يتم احتجاز الصحافيات بسبب القيام بعملهن لإنتاج الصحافة الموضوعية وانتقاد حزب العدالة والتنمية الحاكم والرئيس رجب طيب أردوغان بتهم لها علاقة بالترويج بالإرهاب أو إهانة مؤسسات الدولة[٥٧].

أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجرته نقابة الصحفيين التركية أن ٥٣ % من الصحفيات يتعرضن للعنف من جانب القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية و٤٥ % من قبل جهاز الشرطة أثناء تغطية عملهن

وتواجه الصحفيات اعتداءات نفسية وجسدية وتصريحات وتهديدات مهينة ومضايقات لفظية من قبل مسؤولين حكوميين ويتعرض بعضهن للسجن والملاحقات الأمنية والقضائية ومن بين هذه الأمثلة تعرض إيليم نازلير الصحفية في صحيفة إيفرينسيل والتي تم تهديدها من قبل قوات الأمن أثناء تغطية مظاهرات أمهات السبت السلمية حيث تم الاعتداء عليها ومنعها من التصوير، وبالسياق قالت الصحافية جولفيم كاراتاس أن أغلب الصحافيات يتعرضن للعنف من قبل قوات الأمن أثناء القيام بعملهن[٥٨].

[55] Survey shows female journalists in Turkey subjected to discrimination, violence . stochoim center for freedom . March 6, 2018 . http://bit.ly/2wD5UkQ

[56] Pamela Moriniere. Twitter account . May 28, 2019 . http://bit.ly/2Tt48vf

[57] Survey shows female journalists in Turkey subjected to discrimination, violence مرجع سابق ذكره

[58] Turkey's female journalists doubly targeted in media crackdown . مرجع سابق ذكره

وفى هذا الإطار قامت الحكومة التركية بالقبض على العديد من الصحافيات واختلاق القضايا وتلفيق الاتهامات لهم بسبب القيام بعملهن في تغطية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة التركية، ومن بين هؤلاء الصحافيات روكن ديمير بوكالة أنباء ما وراء النهرين، والتي تم اعتقالها بسبب تهم متعلقة بالترويج للإرهاب والانتماء لحزب العمال الكردستاني، إلا أن السبب الحقيقي في اعتقالها كان الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم العنف ضد النساء والاحتجاجات على في جبال إيدا التركية وتصاحب هذه العملية ضرب واعتداء من قبل قوات الأمن عليها[٥٩].

بينما تواجه الصحافية بيلين أنكر تهمة التشهير والإهانة وذلك بعد حديثها عن الفساد في شركات الحكومة والقطاع العام وهي الوقائع الموجودة في تسريبات موقع أوراق الجنة ويعتبر نمط من أنماط العنف ضد المرأة [٦٠]، وفى هذا السياق قامت الحكومة التركية باستهداف الصحافية الكردية آيس غوني وحظر المنصات الحقوقية التي تتعامل معها بسبب نشاط الأخيرة في عرض انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي قامت بها الحكومة التركية[٦١].

ولا تكتفي الحكومة التركية بممارسة مضايقات وملاحقات أمنية على الصحافيات الأتراك فقط ولكنها تقوم بمضايقة الصحافيات الأجانب فقد قالت صحفية روسية إنها أبلغتها (جهاز أمن الدولة الروسي) بأن هاتفها قد أهدر وأن شقتها قد تعرضت للتلف وأنها تتعرض للملاحقة من جانب الحكومة التركية[٦٢]، وفى ٢مارس ٢٠٢٠ هاجمت مجموعة مجهولة الهوية مؤلفة من ١٥ إلى ٢٠ شخصًا منازل ثلاثة صحفيين من بينهم صحافيتان يعملوا في وكالة أنباء سبوتنيك التركية وبدل من التحقيق في الحادثة قامت الحكومة التركية باحتجاز وتفتيش منازلهم والاستيلاء على معداتهم الإلكترونية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم مما يعبر عن رغبة الحكومة التركية في عدم حماية الصحافيات من الانتهاكات المختلفة التي يتعرضوا لها[٦٣].

وفى هذا الإطار قام أربعة صحفيات بالاستقالة من موقع الأخبار التركية دوكز نيوز بسبب تعرض الصحفية شفق تيمور للتحرش الجنسي من قبل أحد الصحافيين بالمؤسسة بينما لم تقوم إدارة المؤسسة باتخاذ إي إجراءات حيال هذا الأمر[٦٤]، الجدير بالذكر أنه لا توجد تدابير معينة تقوم بها الحكومة التركية لحماية الصحفيات والجهات الإعلامية عند التعرض لتهديدات معينة على العكس من ذلك تقوم الحكومة التركية بإغلاق جميع الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي تتحدث

[59] Ruken Demir . welt ٠٣,١٢,٢٠١٩ . http://bit.ly/2wDihgM

[60] Turkey: Legal attacks against Pelin Ünker for her Paradise Papers' stories must stop . THE COALITION FOR WOMEN IN JOURNALISM .January 31, 2020 . http://bit.ly/2wCy7Ic

[61] Kurdish journalists appeal for international solidarity in the face of oppression . Morningstar .http://bit.ly/2IpwZdL

[62] VIOLENCE AND HARASSMENT AGAINSTWOMEN IN THE NEWS MEDIA:A GLOBAL PICTURE . International news safety institute . p 29 . http://bit.ly/2TH1ykt

[63] Turkey: A new low as Turkey detains women journalists for reporting attack on their home .THE COALITION FOR WOMEN IN JOURNALISM .March 02, 2020 . http://bit.ly/2VRkYpe

[64] safak timur . twitter account . Nov 2, 2018 . http://bit.ly/38vEvOX

عن انتهاكات حقوق النساء تجاه الصحافيات أو تقوم بالدفاع عنهم، فعلي سبيل المثال قامت الحكومة التركية بتغريم منظمة لحقوق المرأة تأسست في أنطاكية عام ٢٠١٤ وتنادي بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتنظم فعاليات توعية وتتابع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ب٥١،١٦٨ ليرة تركية بسبب تنظيم دورات على الأنترنت تتناول انتهاكات حقوق الإنسان تجاه الصحافيات دون الحصول على إذن مسبق[٦٥].

وبالسياق أصدرت مؤسسة البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيتا وهو مركز أبحاث أنشأه إبراهيم كالين الذي أصبح مستشارًا للرئيس التركي رجب طيب إردوغان تقرير عن التغطية الإخبارية للخدمات باللغة التركية لسبعة وسائل إعلام دولية رائدة تناول التقرير هجوم على الإعلاميات وعرض لكل ما يقوموا بكاتبته على وسائل التواصل الاجتماعي والتشكيك في أخلاقيتهم مع التحريض ضدهم، وهذا يدل على موقف الحكومة التركية من عدم وجود أليات حقيقة لمحاربة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي تحدث ضد الصحفيات الأتراك خصوصًا تلك المتعلقة بالعنف اللفظي ضدهن.

وتتعرض الصحفيات في تركيا لمجموعة من الهجمات عبر الإنترنت بما في ذلك المضايقات والتهديدات وحملات التشويه وذلك بسبب دفاعهم عن المساواة بين الجنسين، وتنبع أغلب هذه الهجمات من مؤيدي سياسات الحزب الحاكم في تركيا وهذا الأمر ناتج عن الصورة النمطية لديهم عن الصحافيات الأتراك الاتي يدافعن عن انتهاكات حقوق النساء في تركيا والتي كونتها خطابات وسياسات وقرارات الحكومة التركية، ومن بين الكلمات التي يتم توجيها إلي هؤلاء الصحافيات يا "عاهرة" يا "فاسقه" يا "داعرة" وكلمات من هذا القبيل، الجدير بالذكر أن المواد الإباحية غير التوافقية تستخدم كأداة لإسكات الصحافيات المدافعات عن حقوق الإنسان في أغلب الأحيان[٦٦].

وفى هذا الإطار فقد تم استهداف مراسلة بي بي سي نيوز سيلين جيريت عبر توتير بعد تغطيتها لاحتجاجات جيزة بارك عام ٢٠١٣ بمجموعة من الإهانات والتهديدات المختلفة من قبل مؤيدي الدولة التركية[٦٧]، بينما تعرضت الصحافية المستقلة أمان دا سميث المتخصص في تغطية القضايا الكردية في تركيا وسوريا لمجموعة من المضايقات من قبل الأكراد والفصائل المؤيدين لها بعد نشرها تقرير جرائم الحرب التي ارتكبها الأكراد تجاه المدنيين في حربهم من الدولة التركية، ومن بين هذه المضايقات التهديدات الجنسية والاتهامات بالخيانة وبأنها عملت لحساب الحكومة التركية[٦٨].

كما يهاجم مجموعة من الأشخاص المؤيدين للحكومة التركية الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والتشهير بهم بكل الطرق الممكنة عبر الأنترنت هذا إلي جانب اختراق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، والتهديد

[65] Turkey: Women's Rights Defenders in the Crosshairs . the World Organisation Against Torture (OMCT) . December 20, 2019 . http://bit.ly/3cFtJbZ

[66] Kadın gazeteciler dijital şiddeti anlattı: Şaşırmıyoruz ama mücadeleye devam! Journo . 26 Kasım 2019 . http://bit.ly/3cwSaZj

[67] Kadın gazeteciler dijital şiddeti anlattı: Şaşırmıyoruz ama mücadeleye devam مرجع سابق ذكره

[68] CounteringOnline Abuseof Female Journalists . The Representative onFreedom of the Media ٢٠١٦. p 28 . http://bit.ly/3cCXkCX

بالاعتداء البدني والجنسي عليهم، وفى هذا السياق تعرضت أرزو غيبولاييفا الصحفية الأذربيجانية التي تعمل في تركيا لتهديدات بالاغتصاب والعنف الجسدي عبر الأنترنت وذلك لحديثها غير اللائق عن سياسات الحزب الحاكم في تركيا[٦٩]، بينما تعرضت بشرى سيبيتشي المتخصصة في عرض حكايات النساء في المحافظات التركية عن حياتهن إلي مجموعة من التهديدات على رسائل الأخرى بصندوق الوراد بالفيس بوك بسبب ما تعرضه من انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والعنف ضدهم في تركيا[٧٠]، بينما تلقت الصحافية ميليس ألفان مجموعة من الردود التي تدل على الكراهية والعنف أثناء تغطيتها لأحد قضايا اللاجئين السوريين فقد قال أحد الأشخاص من السكان المحليين لها "إن شاء الله ، سوف يغتصبك السوريون"[٧١].

وفى هذا الإطار من العنف اللفظي يقوم مجموعة الصحافيين المؤيدين للحزب الحاكم في تركيا بمهاجمة الصحافيات المدافعات عن حقوق النساء في تركيا عبر توتير بإساءات لفظية وجنسية دون وجود عقاب لهم [٧٢]، كما تقوم مواقع الأخبار المؤيدة للحكومة التركية باستخدام خطابات التخوين والرسائل اللفظية القاسية تجاه المعارضين من الصحافيين على موقع توتير متضمنة بالسياق ذاته الصحفيات الأتراك وهناك بعض الرسائل الأخرى التي تهدف إلى إسقاط مصداقيتهم أمام الرأي العام التركي، فيتم استخدام كلمات معينة مثل "فتاة الشارع" وذلك لتشكيك في مصداقية بعض الصحافيات الأتراك وإهانتهم[٧٣].

وكانت الحكومة التركية قد قامت بالاعتداء على مسيرة في إسطنبول تدافع عن ضحايا الاغتصاب وتطالب الدولة باتخاذ مزيد الإجراءات لتعزيز وضع المرأة في مواجهة العنف المنزلي، كما اعتقلت الأجهزة الأمنية عدد من الناشطات[٧٤]، كما اعتدت الشرطة التركية على مسيرة أمهات السبت واعتقلت ثلاثة منهن وذلك على خلفية الاعتراض على سياسات الحكومة[٧٥]، بينما لجأت الشرطة التركية لاستخدام القوة المفرطة لمنع سيدات من تنظيم مسيرة بمدينة إزمير غرب تركيا للتعبير عن استنكارهن لتلميح نظام الرئيس رجب طيب أردوغان بالخروج من اتفاقية إسطنبول المتعلقة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة، ويدل هذا الأمر على استهداف الشرطة للمسيرات النسوية بشكل مستمر بما يشكل نوع من أنواع العنف ضد المرأة.

الخاتمة والتوصيات

في الختام يمكن القول أنه وبالرغم من وجود إطار قانوني ودستوري يحمي المرأة في تركيا من العنف، إلا أن الممارسات العملية للحزب الحاكم وتصريحات المسئولين الأتراك تجاه قضايا العنف ضد المرأة تجعل منها قوانيين شكلية ليس لها أي فائدة

[69] CounteringOnline Abuseof Female Journalists . p 37

[70] Online violence a rampant problem for women journalists in Turkey .Duvarenglish . November 26 2019 .http://bit.ly/2TwzqS9

[71] Online violence a rampant problem for women journalists in Turkey مرجع سابق ذكره

[72] Digital Populism:Trolls and Political Polarization of Twitter in Turkey ، Koç University, TurkeyUniversity of Oxford, UK ٢٠١٧ ، http://bit.ly/38v8WVx

[73] Feature: Turkey trolls' use of insults stifling reporting ، international press institution . Sep 13, 2016 . http://bit.ly/3az002z

[74] Police break up Istanbul protest of violence against women . dw news . Dec 8, 2019 . http://bit.ly/39b0hYV

[٧٥] الشرطة التركية تعتدي على أمهات السبت وتعتقل ٣ سيدات، تركيا الأن ، يوليو ٢٠٢٠ https://bit.ly/2JUOlD8

هذا بالإضافة إلي السياسات التي تتخذها الأجهزة الأمنية التركية تجاه النشاطات والصحفيات والتي تبرر جرائم العنف ضد المرأة في المجتمع وخصوصًا سياسات التهديد بالاغتصاب والهجوم اللفظي عليهن في موقع التواصل الاجتماعي المختلفة عبر الأنترنت، بينما تمثل بعض القوانيين التركية عامل مساعد في زيادة العنف القائم على النوع في تركيا مثل قانون الشرف وقانون ترخيص الدعارة، ومن ثم توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:-

- على الحكومة التركية ضرورة مساءلة مرتكبي العنف ضد المرأة، بما في ذلك ما يسمى بجرائم الشرف والعنف المنزلي.
- ضرورة تفعيل مواد اتفاقية إسطنبول ومواد القانون ٦٢٨٤ الخاصة بحماية الأسرة وذلك لتفادى جرائم العنف الأسري والحد منها.
- ضرورة إعادة النظر في خطابات المسئولين الأتراك المختلفة والتي تتضمن بعض الإيحاءات التي تكرس لثقافة العنف الأسري بالعقل الجامع الشعبي التركي بصورة غير إرادية.
- إعادة النظر في المادة ٢٩ من قانون العقوبات التركي التي تسمح بممارسة جرائم العنف الأسري بناء على جرائم الشرف المذكورة في المادة ذاتها.
- ضرورة إصدار قانون وبرامج وإجراءات محددة للتبليغ عن التمييز والعنف والإساءات التي يتعرضن لها الصحفيات في تركيا، مع ضرورة توقف الحكومة عن استخدام التهديد بالاغتصاب ضد الناشطات لتحقيق الأهداف السياسية.
- سرعة اتخاذ الإجراءات المتنوعة التي توفر الحماية لضحايا العنف الأسري وتحافظ على حياتهم، وعدم التباطؤ بها.
- ضرورة التوقف عن تهديد المعارضين بعمليات الاغتصاب الجنسي وتقديم مرتكبي هذه الوقائع إلى القضاء للمحاسبة.
- ضرورة وضع إطار قانوني قوى من قبل الحكومة التركية لمحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر تجاه اللاجئين بصوره المختلفة سواء كان عن طريق ممارسة الدعارة أو الزواج القسري.
- ضرورة فتح تحقيق في قضية استغلال الفتيات المغربيات للعمل في تركيا بالسياحة ولكن بحقيقة الأمر يتم استغلالهن بالدعارة.
- ضرورة تطبيق القانون وإجراء محاكمات عادلة يتم إعلانها للرأي العام وذلك لكل من تورط في عمليات القتل ضد المرأة هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة الظاهرة ووضع توصيات وحلول للحد منها.